الحرمات لانها مما يجب الاجتناب عنه بدليل آخر الحديث وهو قوله عليه السلام

الا فاجتنبوها وبدليل قوله تعالى وذروا ظاهر الاثم وباطنه على

ما فسر الفاضل الاستربادي من ان ظاهر الاثم المحارم وباطنه المشتهيات

فاذا اتفقت الواسطة ثبتت الملازمة للان انتفاء احد الضدين

يوجب تعين الآخر وقوله قلنا اي قوله ليلا يلزم الكذب جوابه ان

استدلاله ان نفي احد الضدين اطلاق ان رفع مقصوده

فلا يجوز ايطال احدهما بالآخر بلا ضرورة والضرورة ههنا

لورودهما في احاديث ان الآية التي تمسكتها انت نفي واباحة

لردع المشركين بحل في جميع الانعام مطلقا والآية التي تمسك

بها المحتج مقيدة بالمراد في حق الميتة خاصة لصيانة المسلمين عن

واختلاج الشبهة من تحريم المشركين من انه لما حل ما قتلتم انتم و

ما الذي قتله الله تعالى هو الميتة اولى بالحل والاكل فاذا لم

يحتمل العام الضرورة يطلب التاريخ في مقدار ما بينا وله الآيات

المتنافيان في حكم وهو الحل والحرمة اعني متروك التسمية عمدا او

تاريخ قال الاحد مقدم لانه نازل قبل والتاكلوا البتة يلزم الكذب

فكان الواجب نسخ المقدم فيثبت محرما كما انه يطلب التاريخ في مقال

ما بينا وله الآيتان الواردتان في عدة الطلاق والمتوفى عنها زوجها

قال الفاضل

قال الفاضل المحشي في آخر الحاشية المتعلقة بقوله تعالى لا تاكلوا

ذلك تأمل لعل الامر بالتامل اشارة الى الجواب في هذا وان معنى جملة واحدة

انها نزلت في محل واحد وهو ليلا يناقض تقديم بعض الآيات على بعض

كيف وان الحكيم يحيل بانها في آن واحد محال فلا يبقى في الناسخية

المنسوخية على ان نزول النسخ زمان يمكن فيه على عقلاء القلب او

ان معنى جملة واحدة انها نزلت جملة لا ايات نازلة على ليس فيها نزول

على الانبياء السابقة كالفاتحة والقرآن وفي بيان تفضيل هذه الصورة

وبيان علو جاهها كما يتلوه آخر الحديث وتمامه عليه السلام قال

انزلت علي سورة الانعام جملة واحدة يشيعها سبعون الف ملك

فمن جعل بالتسبيح والتحميد في قراءة الانعام صلى عليه واستغفر له

اولئك سبعون الف ملك بعدد كل آية من سورة الانعام يوما وليلة

قال الشارح في كتاب الصيد في شرح قول المصنف فان ادركه

الرسل المرسل حيا فذكاه ادراكه حيا وفيه من الحيوة فوق

ما يكون في المذبوح حيث يجب التذكية حتى لو ترك تذكيته يحرم وقد قال

المحشي في قوله اشارة الى حد وفي تعريض على المصنف في عبارته تنافي

لانه يفهم من وجوب الذكوة ههنا ان ترك التذكية يوجب الحرمة مطلقا

سواء كان ممكن على التذكية اولا ومن قوله الآتي فان تركها عمدا اي